ملك الأردن يلغي زيارته إلى رومانيا نصرة للقدس

قرر العاهل الأردني عبد الله الثاني إلغاء زيارته المقررة إلى رومانيا، بعد إعلان رئيسة وزراء هذه الدولة، فيوريكا دانسيلا، نيتها نقل سفارتها في إسرائيل إلى مدينة القدس.

وأعلن الديوان الملكي الأردني أن الملك عبد الله قرر إلغاء زيارته التي كان من المقرر أن تبدأ اليوم، «نصرة للقدس في أعقاب تصريحات رئيسة وزراء رومانيا عن عزمها نقل سفارة بلادها إلى القدس».

وكانت أجندة الزيارة تضم لقاءات ثنائية للعاهل الأردني مع الرئيس الروماني، كلاوس جوهانيس (وهو عارض بشدة تصريحات رئيسة وزرائه) ومع مسؤولين في البرلمان، علاوة على مشاركة الملك عبد الله في جولة من «اجتماعات العقبة» التي كان من المفترض أن تستضيفها رومانيا.

الاحتلال يقرر إغلاق المعابر حتى إشعار آخر

إصابة 7 قرب تل أبيب اثر سقوط صاروخ أطلق من القطاع

◆ الجهاد الإسلامي تتوعد الاحتلال بالرد في حال التصعيد العسكري

آثار الصاروخ الذي أطلق من غزة على تل أبيب

قررت سلطات الاحتلال اغلاق كافة معابر قطاع غزة ردا على سقوط صاروخ على مناطق قريبة من تل ابيب اطلق من غزة.

وقال منسق أعمال حكومة الاحتلال كميل أبو ركن في تصريح صحفي نقلته وسائل الاعلام الاسرائيلية أنه سيتم إغلاق معبري بيت حانون (إيرز) شمال قطاع غزة وكرم ابو سالم التجاري الوحيد جنوب القطاع.

واضاف ابوركن انه تم تقليص مساحة الصيد البحري في قطاع غزة حتى إشعار أخر في أعقاب اطلاق الصاروخ صباح أمس من قطاع غزة باتجاه إسرائيل.

يأتي ذلك في وقت يسود قطاع غزة حالة توتر واخلاء مقرات عسكرية تحسبا من رد إسرائيلي.

من جهتها توعدت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، برد عنيف في حال أقدمت إسرائيل على التصعيد العسكري ضد قطاع غزة، عقب سقوط صاروخ أطلق من قطاع غزة وسقط وسط إسرائيل، وأدى لإصابة سبعة إسرائيليين.

وقال الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي، زياد النخالة في تصريح نقله الموقع الرسمي لحركة "الجهاد": "نحذر العدو الصهيوني من ارتكاب أي عدوان ضد قطاع غزة، وعلى قادته أن يعلموا أننا سنرد بقوة على عدوانهم".

ولم تعلن أي جهة حتى الآن مسؤوليتها عن إطلاق الصاروخ على وسط إسرائيل.

ويأتي موقف حركة الجهاد الإسلامي مغايرا لموقف حركة حماس، التي تجري تفاهمات لإبرام تهدئة ووقف لإطلاق النار مع إسرائيل عبر وسطاء مصريين.

جاء تهديد الجهاد الإسلامي، عقب تصريح أطلقه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، توعد من خلاله برد "قوي" على إطلاق الصاروخ من قطاع غزة.

وذكرت القناة العبرية السابعة، أن نتنياهو قرر اختصار زيارته إلى واشنطن، والعودة إلى إسرائيل للوقوف على آخر المستجدات الأمنية الميدانية الطارئة.

وعقّب نتنياهو، على إطلاق الصاروخ من قطاع غزة بالقول: "أجريت مشاورات مع رئيس الشاباك ورئيس أركان الجيش وسنرد بقوة".

وأعلنت وسائل إعلام إسرائيلية، في وقت مبكر عن دوي صافرات الإنذار في منطقة كفار سابا المحاذية لمدينة قلقيلية بالضفة الغربية، والتي تقع في وسط إسرائيل.

كما أعلنت حركة حماس، عن إلغاء مؤتمر رئيس المكتب السياسي للحركة في قطاع غزة، يحيى السنوار، بسبب التطورات الميدانية في أعقاب التوتر الأمني، والتهديدات الإسرائيلية بالتصعيد.

وكان من المقرر أن يُلقي السنوار خطابا وصف "بالهام"، عصر أمس، في مدينة غزة يتناول من خلاله الأحداث الجارية على الساحة الفلسطينية الداخلية، واستعراض آخر التفاهمات المتعلقة بالتهدئة مع إسرائيل.

إلغاء الخطاب جاء عقب سقوط صاروخ أطلق من قطاع غزة، وسقط بشكل مباشر على منزل وسط إسرائيل، وأدى لإصابة 7 إسرائيليين بجروح متوسطة وطفيفة.

من جهة ثانية، قالت تقارير صحفية اسرائيلية ان سبعة اسرائيليين أصيبوا اثر سقوط صاروخ اطلق من قطاع غزة وادى الى حدوث دمار في مباني سكنية.

واوضح الجيش الإسرائيلي في تصريح صحفي نقلته صحيفة معاريف الإسرائيلية ان صاروخا أطلق من قطاع غزة أصاب بيتا في كيبوتس (مشميرت) شمال تل أبيب أدى الى إصابة سبعة إسرائيليين.

من جهته قال مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي في تصريح صحفي أوردته صحيفة (هارتس العبرية) إنه تم إطلاع الرئيس بنيامين نتنياهو المتواجد في واشنطن عبر الهاتف حول إطلاق الصواريخ من قطاع غزة.

واوضح ان نتنياهو سيجري مشاورات هاتفية مع رئيس الأركان ورئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) ورئيس جهاز الأمن القومي وكبار مسؤولي الجيش حول الوضع.

يذكر ان صاروخا اطلق في ال14 من الشهر الجاري من قطاع غزة سقط قرب تل ابيب في حين اكدت فصائل فلسطينية عدم مسؤوليتها عن اطلاق اية قذائف صاروخية وانه كان عن طريق الخطأ.

خلافات داخل الحزب الرئاسي في الجزائر

أعلن حسين خلدون المتحدّث باسم «جبهة التحرير الوطني»، الحزب الحاكم في الجزائر، الأحد أنّ «الندوة الوطنية» التي دعا الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعقدها تمهيدا لتنحّيه عن السلطة «لم تعد مجدية» ولا بد من انتخاب رئيس جديد «الآن»، في تصريح سارع الحزب إلى النأي بنفسه عنه. وقال خلدون لقناة «دزاير نيوز» التلفزيونية «بصراحة الآن، نحن سنراجع موقفنا من قضية الندوة، لنقرّر ما إذا كنا سنشارك أم لا نشارك فيها». وأضاف «نحن في جبهة التحرير الوطني نعتبر اليوم أنه حتى الندوة لن تحل المشكلة لأن من سيشارك في الندوة ليس منتخبا».

وأضاف أنّ الحلّ يكمن في «انتخاب رئيس للجمهورية الآن». وأوضح المتحدّث أنّه «إذا أردنا أن نكسب الوقت اليوم، علينا أن ننشئ الهيئة العليا المستقلة لتنظيم الانتخابات ونعدّل مادة أو بعض مواد قانون الانتخابات حتى نضمن شفافية ونزاهة الانتخابات، وبعدها ليتفضلوا إلى الانتخابات ومن يعطه الشعب الأغلبية يكون هو الرئيس الذي يخاطب الشعب ويخاطب الحراك، لأنّه سيكون متمتعا بدعم أغلبية الشعب الجزائري».

لكنّ الحزب الحاكم منذ 1962 سارع إلى إصدار بيان «توضيحي»، جدّد فيه «التزامه بخارطة الطريق التي أقرّها» بوتفليقة.

وأوضح البيان الذي تلقّت وكالة فرانس برس نسخة منه أنّ «حزب جبهة التحرير الوطني، المتمسك بتنظيم ندوة وطنية جامعة، يشارك في النقاش الوطني من خلال إطاراته ومناصليه، ويعبّر عن مواقفه من خلال بيانات رسمية صادرة عن قيادته». وكان معسكر بوتفليقة تعرّض الأربعاء لشرخ جديد بإعلان معاذ بوشارب، رئيس حزب جبهة التحرير الوطني، مساندته «للحراك الشعبي» مع الدعوة إلى «الحوار» من أجل الخروج من الأزمة. وقال منسّق جبهة التحرير معاذ بوشارب في اجتماع لمسؤولي الحزب في المحافظات إنّ «الشعب قال كلمته كاملة غير منقوصة وأبناء حزب جبهة التحرير الوطني يساندون مساندة مطلقة هذا الحراك الشعبي ويدافعون بكل إخلاص من أجل أن نصل إلى الأهداف المرجوة وفق خارطة طريق واضحة المعالم». وأضاف بوشارب «الشعب طالب من خلال مسيرات حاشدة بالتغيير وكان له هذا التغيير وقالها رئيس الحزب فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بصريح اللفظ والعبارة بأنه ذاهب نحو تغيير النظام» لذلك «يجب علينا جميعا(...) أن نجلس إلى طاولة الحوار للوصول إلى جزائر جديدة». وشكّل ترشّح بوتفليقة (82 عاما) المريض لولاية خامسة شرارة الاحتجاجات التي تشهدها البلاد منذ أسابيع عدّة.

وفي 11 مارس عدل بوتفليقة عن الترشّح لولاية رئاسية خامسة، غير أنه قرّر البقاء في الحكم بعد انتهاء ولايته في 28 أبريل عبر تأجيل الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في 18 ابريل إلى ما بعد انعقاد «ندوة وطنية» هدفها إدخال اصلاحات وإعداد دستور جديد.

وسرعان ما عبّر المحتجون الذين يتظاهرون بشكل مستمر منذ 22 فبراير عن رفضهم لهذا القرار وطالبوا بتنحي بوتفليقة ومساعديه و«النظام» الحاكم. والتحق بالركب الداعم للحراك الشعبي «التجمّع الوطني الديموقراطي»، ثاني أكبر حزب في البرلمان والمتحالف مع حزب الرئيس، حيث اعترف متحدّثه الرسمي صديق شهاب بأنّ الحزب «أخطأ التقدير» بترشيحه بوتفليقة لولاية خامسة.

وأخطر من ذلك قال شهاب إنّ «قوى غير دستورية كانت تتحكّم في تسيير الجزائر. قوى غير مهيكلة، غير دستورية، موجودة في كل مكان. الجزائر سيّرت من طرف هذه القوى خلال السنوات الخمس، الست، السبع الأخيرة».

وأضاف أنّه لا يعرف من يقرّر «حقيقة» في الرئاسة. ومثل هذا الخطاب عادة ما يردّده معارضو الرئيس بسبب ندرة ظهور بوتفليقة وعدم مخاطبته الجزائريين إلا من خلال الرسائل المكتوبة، منذ إصابته بجلطة في الدماغ أقعدته على كرسي متحرّك وتسببت له في صعوبة الكلام.

لخرقهم حالة الطوارئ

السودان: الحكم بالسجن على 6 متظاهرين

احتجاجات السودان

قضت محكمة طوارئ سودانية، بسجن 6 متظاهرين لمدة 6 أشهر لخرقهم حالة الطوارئ المفروضة في البلاد وفق الشرطة، في الوقت الذي خرجت فيه تظاهرات جديدة في الخرطوم.

وشكّلت السلطات السودانية محاكم طوارئ خاصة لمحاكمة المتهمين بمخالفة حالة الطوارئ التي فرضها الرئيس عمر حسن البشير في 22 فبراير الماضي، لإخماد التظاهرات التي خرجت ضد حكمه في كل أنحاء البلاد منذ ديسمبر الماضي.

وأصدرت الأحكام على المتظاهرين محكمة طوارئ أم درمان، وفق ما أعلن المتحدث باسم الشرطة اللواء هاشم عبد الرحيم، وأضاف أنّ «الستة اتّهموا بإحداث اضطرابات»، بدون إعطاء مزيد من التفاصيل.

وأشار إلى أنّ واحدا من المتّهمين الستة تمّ تغريمه أيضا مبلغ 1500 جنية سوداني (31.27 دولارا)، ولم يحدّد عبد الرحيم متى تم اعتقال هؤلاء المتظاهرين.

وأعلن البشير في البداية أنّ أي انتهاك لحالة الطوارئ وخاصة المشاركة في التظاهرات المحظورة يعاقب عليها بالسجن حتى 10 سنوات، قبل أن يصدر قرارا الخميس الماضي بخفض مدة السجن القصوى من 10 سنوات إلى 6 أشهر.

وقال شهود إضافة إلى الشرطة إن «عشرات المحتجين خرجوا إلى الشوارع في مناطق في الخرطوم وأم درمان، لكنّ قوات الأمن تمكنت من تفريقهم».

وتابع عبد الرحيم «فرقت الشرطة التجمعات غير الشرعية بدون التسبب بأي إصابات»، وأوضح «اعتقلت الشرطة البعض وتم توجيه اتهامات إليهم وفق قانون الطوارئ لنيلهم من السلامة العامة»، ولفت شهود إلى أن قوات الأمن استخدمت الغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرين في بعض التجمعات. واندلعت التظاهرات في البداية للاحتجاج على قرار الحكومة رفع أسعار الخبز بثلاثة أضعاف، لكنها سرعان ما تحولت إلى حركة احتجاجية واسعة ضد حكم البشير المستمر منذ 3 عقود، ولمواجهة استمرار الاحتجاجات، أعلن البشير (75 عاما)، في 22 فبراير الماضي حالة الطوارئ في كل أنحاء البلاد. ويواجه السودان الذي اقتُطعت ثلاثة أرباع احتياطاته النفطية منذ استقلال جنوب السودان في 2011، تضخما يناهز 70% سنويا، كما يواجه نقصا كبيرا في العملات الأجنبية، وأفاد مسؤولون أن 31 شخصا قتلوا في أعمال عنف مرتبطة بالتظاهرات حتى الآن، في حين أشارت منظمة «هيومن رايتس ووتش» إلى مقتل 51 شخصا على الأقل.

مسؤول يمني: عاصفة الحزم نقطة مضيئة في تاريخ العرب

أكد وزير الإعلام اليمني معمر الإرياني، أن الأهداف التي انطلقت على أساسها عاصفة الحزم وإعادة الأمل في 26 مارس 2015، تدل على عمق ارتباط اليمن بجواره العربي ارتباطا مصيريا لا يمكن أن تزعزعه الدسائس والمؤامرات التي تزرعها قوى الشر المعادية للأمة العربية والإسلامية وعلى رأسها النظام في طهران.

وقال لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ): إن «عاصفة الحزم تدل على عمق الروابط المتينة بين اليمن وجواره الخليجي وفي مقدمته أهلنا وأشقائنا بالمملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وولي عهده الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز».

وأضاف أن «الذكرى الرابعة لعاصفة الحزم وإعادة الأمل تأتي والشعب اليمني أكثر إصرارا وأقوى عزيمة في إلحاق هزيمة نكراء لعملاء إيران ومخلفاتها البائدة، وهو الآن أكثر شوقا للحظة الانتصار التي ينزاح فيها هذا الكابوس إلى الأبد ليتفرغ اليمنيون بعدها لمعركة البناء والتنمية وإعادة إعمار ما دمرته حروب الميليشيا العنصرية الإرهابية التي لا تقدر الحياة».

ولفت الوزير إلى أن عاصفة الحزم وإعادة الأمل تعتبر نقطة مضيئة في تاريخ العرب المعاصر، حيث تجسدت النجدة والنخوة والشهامة في أزهى صورها عندما لبى الأشقاء في المملكة العربية السعودية وبقية دول التحالف النداء الشجاع الذي أطلقه الرئيس عبدربه منصور هادي، وكان تحالف دعم الشرعية على مستوى التحدي في معركة الذود عن الأمن القومي العربي والإسلامي تجاه الأطماع الإيرانية الغاشمة والسافرة التي نشرت الدمار في أكثر من بلد عربي وأهلكت الحرث والنسل.

داعش يهاجم بلدة «غدوة» في الجنوب الليبي

قتل شاب وخطف 3 أشخاص آخرين في هجوم شنته مجموعة من تنظيم داعش المتشدد، فجر أمس، على بلدة غدوة "60 كم" جنوبي مدينة سبها الليبية.

وقالت مصادر محلية، إن المجموعة المهاجمة كانت تستقل 10 سيارات دفع رباعي أغلبها مصفحة واشتبكت مع الأهالي، مما أدى إلى مقتل الشاب محمد عبدالله همقام.

وأضافت المصادر أن القوة المهاجمة داهمت منزلين لشخصين مطلوبين بالاسم لديها، وقامت باحتجازهم، إضافة إلى احتجاز شاب ينتمي للتيار السلفي، وقطع الاتصالات عن المنطقة.

وأشارت إلى أن حالة من الهدوء الحذر تسود "غدوة" بعيد انسحاب القوة المهاجمة. وأفاد المواطن أحمد أبو عزوم في منشور له على صفحته بموقع "فيسبوك" بأن عناصر من داعش داهموا منزله ومنزل جده، ومنازل أخرى، وأقدموا على خطف شخص وقتلوا جاره محمد عبدالله همقام. يشار إلى أن بلدة "غدوة" تعرضت لعدة هجمات مسلحة من قبل عناصر داعش وعصابات تشادية، كان آخرها الأسبوع الماضي.

المعلمون في المغرب يواصلون احتجاجاتهم

شارك نحو 10 آلاف معلم مغربي في احتجاج جديد بالعاصمة الرباط، للمطالبة بعقود عمل دائمة، وذلك بعد ساعات من تفريق الشرطة مظاهرة لهم باستخدام مدافع المياه.

وقضى معظم المعلمين الليل في شوارع الرباط بعد تفريق تجمعهم، وساروا من وزارة التعليم إلى الساحة المواجهة للبرلمان حيث تدخلت الشرطة بعد منتصف الليل لمنعهم من قضاء الليل في شارع محمد الخامس.

ويحتج المعلمون على العقود المؤقتة التي يعملون بموجبها، ويطالبون بمزايا كاملة ومعاشات مثل العاملين الدائمين في الحكومة. وردد بعض المتظاهرين شعارات سياسية، داعين رئيس الوزراء سعد الدين العثماني ووزير التعليم سعيد أمزازي إلى الاستقالة.

وخرجت المظاهرة بدعوة من ائتلاف لأحزاب يسارية معارضة ونقابات كبرى وهيئات في المجتمع المدني وطلبة جامعيين.

ومن بين 240 ألف معلم، جرى تعيين 55 ألفا منذ عام 2016 وفقا لنظام التعاقد الجديد.

وتصر الحكومة على أن يعمل المعلمون بعقود تتضمن رواتب تبدأ من 5000 درهم (حوالي 520 دولارا).

وتعرض المغرب لضغط من المقرضين الدوليين لخفض فاتورة أجور موظفي الخدمة المدنية وتعزيز كفاءة القطاع العام.

على الرغم من سقوط «داعش»

لندن: مقاتلاتنا ستبقى بسورية.. التهديد لم ينته

قال قائد بارز في القوات البريطانية إن المقاتلات الحربية البريطانية ستبقى في سورية، على الرغم من سقوط آخر معاقل داعش «لأن التهديد الذي يمثله داعش على بريطانيا لم ينته بعد».

وقال الجنرال البريطاني كريستوفر غيكا، الذي يشغل أيضا منصب نائب قائد قوة المهام المشتركة في التحالف الدولي ضد داعش، لصحيفة «ذي دايلي مايل» في عددها الصادر أمس، إن بريطانيا ستواصل ضرب التنظيم الإرهابي لأن قادته لا يزالون على استعداد للعودة إلى القتال.

ولفت غيكا إلى أن القوات البريطانية إلى جانب قوات من دول أخرى منضوية في التحالف، ستبقى في سورية لجمع أدلة ضد مقاتلي داعش لاستخدامها في محاكمتهم، لاسيما أنهم «لا يزالون يشكلون خطرا على العراق وسورية والمنطقة والعالم».